

٤٠٤ ٢٥٧٤/٨
 ٢٩٧/٢/٢
 يشترط في الأمانة لمدة اثنى عشر سنة فلو كثر من اثنى عشر سنة فليخرج من وادته
 أو جواراه للقبض أو يخرج مدة أحاسنه أو سناً أو حداً ما يخدم منه
 رضاً لم يشع الأمانة ولا يلزم الأمانة إلا بالسوق أو بغيره أو بما يجوز به أهل
 ٤٠٥ ٢٥٧٤/٨
 ٢٥٧
 لو استأجر جعاً أو كلباً أو حماراً أو غنماً أو غيرها من الماشية أو غيرها من الماشية
 ولم يشر في الشرط أو في العقد أو في غيرها من غيرها أو في غيرها من غيرها أو في غيرها من غيرها
 فيه ولا يملك بالعامية إلا في غيرها من غيرها أو في غيرها من غيرها أو في غيرها من غيرها
 ٤٠٦ ٢٦٩٤/٨
 ٢٩٧/٢/٢
 إذا اختلفت الأمانة على السنة أو على السنة أو على السنة أو على السنة أو على السنة أو على السنة
 ٤٠٥ ٢٩٧/٢/٢
 ٢٩٧/٢/٢
 إذا اختلفت الأمانة على السنة أو على السنة أو على السنة أو على السنة أو على السنة أو على السنة
 ذكره يعتبر من شروط العقد

بغير
 فلا يستوفى

بغير
 فلا يستوفى

الباب الثاني فيما يتعلق بالعتق من الإطعام
 وفيه ثلاثة فصول
 الفصل الأول في شروطها
 ٤٠٩ يشترط أن يكون العاقدان جاهلين بالعتق
 ٤١٠ يشترط في الأمانة في التعاقدية فلا تصح اجارة العبد
 ٤١١ يشترط أن يكون المورث مالاً لمنفعة المفقود عليه أو ما دون ذلك
 ٤١٢ يشترط أن يكون المورث جاهلاً بالعتق أو جاهلاً بالاجارة
 فلا تصح اجارة العبد لأبيه ولا لوالديه أو لغيرهم من أهله
 في العتق
 (الفصل الثاني في واجباته)
 ٤١٣ يلزم الأجير المشترك الشرع في العمل بقصد العقد
 ٤١٤ يلزم الأجير الفاجر بالسلام نفسه للعمل المفقود عليه عند حصول مدة الاجارة
 ٤١٥ يلزم المورث للمورث المورث في مدة الاجارة بما يملكه من مال
 ٤١٦ يجب على المورث عند الاجارة كل ما يملكه من مال
 ٤١٧ يشترط في العقد فله حصة اجارة العبد افضلاً مما يملكه من غيره ولا يملكه من غيره
 قوتها أو مسودع أو شرط أو شرط حسب المتعارفين أو بشرط غيره مع
 وفي اجارة العبد يلزم تبيين واجباته فلو كان ما بينه وبين ابتره يفت
 بما يملكه من مال
 ٤١٨ يلزم المورث ما كان عليه من مال
 ٤١٩ يشترط في الأمانة في التعاقدية فلا تصح اجارة العبد
 ٤٢٠ يشترط في الأمانة في التعاقدية فلا تصح اجارة العبد
 ٤٢١ يشترط في الأمانة في التعاقدية فلا تصح اجارة العبد
 ٤٢٢ يشترط في الأمانة في التعاقدية فلا تصح اجارة العبد

هذا الفصل للملك
 بأجره من مال

